شوفاني: «إننا لن نعترف بـ م.ت.ف. الحالية، ويجب العمل لبناء م.ت.ف. وحيدة شرعية... سنفعل مثلما فعلنا في ' انتفاضة فتح' ؛ فـ ' الانتفاضة' رفضت الانقسام، علماً بأن كل القوى الانتهازية تشتغل، عندنا، ليل نهار، من أجل ان نعلن انقسام حركة ' فتح' . لكننا قلنا: لا. نحن ' فتح' وعرفات غير ذلك»[٣٧]. وبهذه الرؤية احتكم المتمردون إلى آرائهم وقناعاتهم لا إلى الواقع الفلسطيني ومتطلباته السياسية الكامنة في «وحدة وصراع المواقف» داخل الاطار الواحد في م.ت.ف. ومؤسساتها السياسية، وهو ما جسده برنامج الوحدة والاصلاح الديمقراطي الذي قدم من قبل القيادة المشتركة في الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣. والواقع، ان هذا البرنامج كان قد طرح على كافة فصائل المقاومة والقوى التقدمية والشخصيات الوطنية الفلسطينية بهدف «الحفاظ على وحدة الثورة و م.ت.ف. من خلال إصلاح الكثير من الاخطاء والنواقص داخلها. [فالحقيقة] نحن لا نخفي أن المنظمة تمر في أزمة حادة، وهي مهددة بالانقسام، ولا بد من بذل كل الجهد لحماية الوحدة على أسس صحيحة وفق برنامج م.ت.ف. السياسي والتنظيمي وقرارات مجالسها الوطنية وميثاقها؛ ومن خلال إصلاح أوضاع مؤسساتها وتطوير دورها الطليعي في قيادة شعبنا وحماية إستقلالها»[٣٨]. وبطرح هذا البرنامج الواضح، ومن خلال التأييد الواسع له من قبل معظم الفصائل والهيئات والمؤسسات والنقابات الفلسطينية، داخل الوطن المحتل وخارجه، فوتت الفرصة على المتمردين؛ إذ فضح مكنونات دعاوى الاصلاح التي تستروا بها، فوجدوا في البرنامج خطراً كامناً على وجودهم ومستقبلهم وراحوا يهاجمون القائمين عليه معتبرين أن لهم «دوراً خطيراً في الساحة الفلسطينية، منذ لحظة قيام ' انتفاضة فتح' وحتى الساعة. وهم يسعون إلى فك الحصار الذي ضرب حول عرفات، ونهجه، بدلاً من اغتنام اللحظة التاريخية التي نجمت عن ' الانتفاضة' [٣٩].

واعتبر المتمردون انشاء قيادة بديلة «ضرورة» وانه لا بد «أولاً من حسم هذه القضية فكرياً، والوصول إلى الاقتناع بخيانة عرفات والمنحازين إليه، وبضرورة إزاحتهم عن مواقعهم ونزع الشرعية عنهم، وأن تتولى إدارة العمل الوطني الفلسطيني قيادة وطنية تكون هي قيادة م.ت.ف.»[٤٠]. لكن هذه الدعوة لم تلق قبولاً، نظراً لمحدودية قدرات التمرد التنظيمية والسياسية، فلم يستطع تشكيل القوة الأولى داخل إطار الصراع الداخلي بل أن موقفه غالباً ما كان تابعاً، ومحاصراً. ويمكن إعتبار أن ما حققته الجبهة الديمقراطية داخل إطار الساحة الفلسطينية عموماً، من إرساء ركائز نهج سياسي متوازن، قائم على وحدة العمل الوطني الفلسطيني، كان له الشأن الأكبر في تعطيل مسيرة المتمردين ومنعهم من توسيع دائرة نشاطاتهم داخل الوضع الفلسطيني العام، أو تمددهم لتأسيس م.ت.ف. بديلة. كما كان للمواقف المتطرفة داخل الساحة الفلسطينية شأنها في تعطيل مسيرة التمرد. فالجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وكذلك جماعة صبري البنا (أبو نضال)، طال ما نادتا بضرورة إسقاط عرفات، وبضرورة تأسيس قيادة بديلة، بل انهما ما زالتا ترفعان شعارات أكثر تطرفاً من المتمردين. لذا، فقد كان طبيعياً أن تتعامل هاتان الجبهتان مع التمرد على أنه عمل تابع، وإمتداد لما سبق البدء به منذ زمن.

ويُمكن القول: ان حركة التمرد حوصرت منذ دخولها مرحلة الدعوة إلى تأسيس القيادة البديلة، عبر ثلاث قوى أساسية: